

ديناميات الجماعة المنحرفة في إعادة إنتاج الانحراف: دراسة شبكية للعلاقات وأنماط الانتماء
*The Dynamics of Deviant Group in the Reproduction of Deviance : A
 Network Study of Relationships and Patterns of Belonging*

غوماري زعرة*

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف،
 (الجزائر)

ghoumari-zaara@univ-eltarf.dz

تاريخ النشر: 2026-06-09

تاريخ القبول: 2026-02-10

تاريخ الاستلام: 2025-11-12

ملخص:

يسعى هذا المقال إلى فهم الكيفية التي تُسهم بها الجماعات المنحرفة في إعادة إنتاج السلوك المنحرف ضمن أحياء حضرية وشبه حضرية، من خلال تحليل شبكي للعلاقات الداخلية وآليات الانتماء التي تُطوّر هذه الجماعات. وقد تم اعتماد مقاربة سوسيولوجية ميدانية، تضمنت إجراء مقابلات شبه موجهة وملاحظة بالمشاركة، لرصد ديناميكيات التفاعل، وهياكل السلطة غير الرسمية، وكيفية تداول الأنماط السلوكية المنحرفة داخل الجماعة. وتوصلت الدراسة إلى أن الانتماء للجماعة يُنتج تطبيقاً تدريجياً مع السلوك المنحرف، ويُعزز من رسوخ شبكات مغلقة تُمكن الجماعة من الاستمرار والتوسع.

الكلمات المفتاحية: جماعة منحرفة؛ شبكات إجتماعية؛ إعادة إنتاج الانحراف؛ علاقات إجتماعية.

Abstract :

This article seeks to understand how deviant groups contribute to the reproduction of deviant behaviour within urban and semi-urban neighbourhoods, by conducting a network-based analysis of internal relationships and mechanisms of group affiliation. A field-oriented sociological approach was adopted, involving semi-structured interviews and participant observation, to investigate interaction dynamics, informal power structures, and the transmission of deviant behavioural patterns within the group. The study finds that affiliation with the group leads to a gradual normalization of deviant behaviour and reinforces the consolidation of closed networks that enable the group's persistence and expansion.

KeyWords: Deviant group; Social networks; Reproduction of deviance; Social relations.

*غوماري زعرة

المقدمة:

تُشكّل الجماعة الاجتماعية وحدة تحليل مركزية في علم الاجتماع، لما تمثّله من بيئة مولّدة للسلوكيات والتمثّلات، وفضاء تفاعلي يُعيد تشكيل هوية الأفراد ويمنحهم موقعًا داخل البنية الاجتماعية. وفي سياق دراسة الانحراف، لم يعد من الممكن الاكتفاء بالمقاربات التي تنظر إليه كفعل فردي ناتج عن خلل في التنشئة أو غياب الرقابة، بل أصبح من الضروري تفكيك الديناميكيات الجماعية التي تُعيد إنتاج هذا السلوك وتشرعنه ضمن أطر تنظيمية داخلية متماسكة.

ضمن هذا المنظور، تظهر الجماعة المنحرفة كنسق اجتماعي فرعي يتجاوز مجرد التجمع العشوائي إلى مستوى التنظيم والتأثير الشبكي. فهي تؤسس لعلاقات تبادلية تُمكن من نقل القيم والسلوكات المنحرفة وتطبيعها عبر ما يُعرف في الأدبيات السوسيولوجية بمفهوم «الرأسمال الرمزي المنحرف». وقد أظهرت مقاربات الشبكات الاجتماعية، ولا سيما أعمال مارك غرانوفيتز (Granovetter)، كيف تشغل العلاقات غير الرسمية في إنتاج الانحراف ضمن شبكات مغلقة تتسم بالكثافة والولاء المتبادل، مما يُكرّس ثقافة جماعية موازية للثقافة الرسمية.

إن فهم أدوار الجماعة المنحرفة في إعادة إنتاج الانحراف لا يقتضي فقط تتبع سلوك الأفراد داخلها، بل يستدعي تحليلًا دقيقًا لبنية العلاقات الاجتماعية، وآليات الانتماء، والتموضعات الرمزية داخل الحقل الاجتماعي المحلي، بما يُتيح مساءلة أشكال السلطة غير الرسمية، وأنماط التماهي، وحدود الفعل الاجتماعي المنحرف داخل الجماعة.

إشكالية الدراسة:

يشكل الانحراف ظاهرة سوسيولوجية مركّبة، لا يمكن اختزالها في بعدها الفردي أو القانوني فقط، بل تندرج ضمن منطق الجماعة والعلاقات الاجتماعية التي تحتضنها وتعيد إنتاجها. وقد بينت الأدبيات السوسيولوجية، خاصة من خلال مقاربات التفاعل الرمزي والشبكات الاجتماعية، أنّ الانحراف لا يُنتج فقط في عزلة عن السياق، بل يُشرعن ويُكرّس ضمن جماعات منحرفة تُضفي على السلوك غير المعياري شرعية رمزية وقيمية من خلال آليات الانتماء، والتدرج في التراتب، والتماهي مع القادة.

في هذا السياق، تطرح هذه الدراسة إشكالية تتعلق بكيفية اشتغال الجماعة المنحرفة كوحدة سوسيولوجية تُعيد إنتاج السلوك المنحرف ضمن بيئة حضرية هشة، ليس فقط عبر التأثير المباشر، بل من خلال شبكة علاقات داخلية تُعزّز من ترسيخ الانحراف كثقافة فرعية قائمة بذاتها. ومنه يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي حد تُساهم الجماعة المنحرفة، انطلاقًا من بنيتها الشبكية الداخلية وآليات الانتماء التي توطئها، في إعادة إنتاج السلوك المنحرف داخل الأحياء الشعبية الهامشية بوصفها فضاءات اجتماعية هشة؟

التساؤلات الفرعية:

1. كيف تتوزع الأدوار ومواقع السلطة داخل الجماعة المنحرفة، وما طبيعة التراتب الشبكي الذي يحكم تفاعلاتها الداخلية؟

2. ما آليات بناء الانتماء والتماهي داخل الجماعة، وكيف تساهم في ترسيخ الولاء وتطبيع السلوك المنحرف؟

3. كيف تساهم العلاقات الاجتماعية في الحيّ (القراءة، الجوار، الصداقة) في تجنيد الأفراد واستمرارية الجماعة المنحرفة؟

أهداف الدراسة:

- تحليل البنية الداخلية للجماعة المنحرفة، من حيث تنظيمها، توزيع الأدوار، وأنماط العلاقات بين أعضائها.
- فهم العوامل التي تدفع الأفراد للانضمام إلى الجماعة المنحرفة، وآليات بناء الانتماء والولاء داخلها.
- تحديد دور العلاقات الاجتماعية داخل الحيّ كالقراءة والجوار والصداقة (في دعم الجماعة المنحرفة واستمرارها).

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول الانحراف من منظور شبكي جماعي، بعيداً عن التحليلات الفردانية أو الأخلاقية. كما تُقدم مساهمة علمية في فهم البنى الاجتماعية غير الرسمية، مما يُساعد على بلورة تدخلات سوسيولوجية ومجتمعية فعالة لمواجهة الظاهرة.

I. الأسس السوسيولوجية لفهم الجماعة المنحرفة وبنيتها الشبكية:

1. نظرية التعلم الاجتماعي لـ ألبرت باندورا:

تعدّ نظرية التعلم الاجتماعي التي طوّرها ألبرت باندورا (Albert Bandura) من أبرز النظريات النفسية-السوسيولوجية التي تفسّر اكتساب السلوك المنحرف داخل الجماعات، خاصة في السياقات التي يُعاد فيها إنتاج الانحراف كنتيجة لتفاعلات جماعية معقدة.

ترتكز هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الأفراد لا يكتسبون سلوكياتهم فقط من خلال التجربة المباشرة أو العقاب والمكافأة (كما عند السلوكيين)، بل من خلال الملاحظة والتقليد للنماذج السلوكية داخل البيئة الاجتماعية (باندورا، د.س، ص 28).

في هذا السياق، يلعب الاحتكاك المتكرر مع أفراد منحرفين داخل جماعة فرعية دوراً جوهرياً في تعلّم السلوكيات المنحرفة، حيث يتحوّل "المنحرف" إلى نموذج مرجعي يتم تقليده ومحاكاته، لا سيما إذا كانت هذه النماذج تحظى باعتراف أو مكانة داخل الجماعة. كما أن آليات التعزيز الاجتماعي (كالقبول والانتماء والتقدير) تساهم في ترسيخ هذه السلوكيات لدى الأفراد الجدد المنضمين إلى الجماعة المنحرفة.

وقد أكد باندورا أن التعلّم يتم عبر أربع عمليات أساسية: الانتباه، والاحتفاظ، والتكاثر الحركي، والدافعية، وهي عمليات تتحقق بسهولة داخل الجماعات المنحرفة، حيث تتكرس أنماط سلوكية غير شرعية ضمن بيئة تشجع على التماهي الجماعي والانتماء القوي.

كما أن التحليل الشبكي للعلاقات داخل هذه الجماعات يكشف كيف أن البنية الاجتماعية تسهل نقل الانحراف وتداوله بين الأفراد، من خلال أدوار متخصصة داخل الجماعة، ما يخلق "مسارًا تعليميًا غير رسمي" للسلوك المنحرف".

2. نظرية الترابط التفاضلي ل إدوين ساترلاند:

تُعدّ نظرية الترابط التفاضلي (Differential Association Theory) التي صاغها عالم الاجتماع الأمريكي إدوين ساترلاند (Edwin H. Sutherland) من النظريات الكلاسيكية المحورية في تفسير السلوك الإجرامي والانحرفي، حيث تؤكد على أن الانحراف ليس فطريًا أو موروثًا، بل سلوك اجتماعي مكتسب من خلال التفاعل مع الآخرين داخل البيئة الاجتماعية.

ترى هذه النظرية أن الأفراد يتعلمون السلوك المنحرف عبر التفاعل المتكرر مع جماعات أو شبكات اجتماعية (كالأصدقاء أو الرفاق أو الجماعات الفرعية) التي تنقل لهم تعريفات إيجابية نحو خرق القانون أو انتهاك القيم الاجتماعية، وهي تعريفات تُبرّر الانحراف وتضفي عليه مشروعية داخل الجماعة (ساترلاند، 1977، ص 82). في سياق تحليل شبكي للعلاقات داخل الجماعة المنحرفة، فإن أفراد الجماعة يشكّلون شبكة من الروابط القوية التي تسهل نقل المعايير المنحرفة وتعزيزها عبر الزمن. فكلّما زادت كثافة وتواتر العلاقة بين الفرد والجماعة المنحرفة، وازدادت مدّة وقوة هذا التفاعل، زادت احتمالية تبنّيه للسلوك المنحرف، وفقًا لما يسميه ساترلاند بـ "تفوق التعريفات المنحرفة على التعريفات المعيارية".

وبالتالي، فإن الجماعة المنحرفة لا تؤدي فقط وظيفة الحماية أو الانتماء، بل تُشكّل إطارًا تعليميًا موجهًا يساهم في إعادة إنتاج الانحراف لدى الأعضاء الجدد، من خلال إعادة إنتاج منظومة من القيم والمعايير المنحرفة.

3. مقارنة الشبكات الاجتماعية:

تُعدّ مقارنة الشبكات الاجتماعية من أبرز الأدوات التحليلية لفهم الديناميات الداخلية للجماعات، لا سيما الجماعات المنحرفة، إذ تركز هذه المقاربة على البنية الشبكية للعلاقات الاجتماعية داخل الجماعة، من خلال تحليل الروابط التي تجمع بين الأفراد العُقد ونمط تدفق العلاقات والمعلومات والموارد بينهم. وتفترض هذه المقاربة أن الأفراد لا يتصرفون بمعزل عن بعضهم البعض، بل إنّ سلوكهم يتأثر بدرجة اندماجهم في الشبكة، ونوعية وكمّ العلاقات التي تجمعهم بالآخرين داخل الجماعة.

في السياق الانحرفي، تسمح هذه المقاربة بالكشف عن الكيفية التي تُنقل بها الموارد الرمزية، مثل المكانة داخل الجماعة، أو الشرعية السلوكية، إضافة إلى الموارد المعرفية، كالمهارات اللازمة للقيام بسلوكيات منحرفة، أو الاستراتيجيات لتفادي الرقابة. فشبكات الأصدقاء أو "الرفاق المنحرفين" تُشكّل وسطًا ناقلًا للسلوكيات والتعريفات المؤيدة للانحراف، مما يساهم في ترسيخ الهوية المنحرفة وإعادة إنتاجها.

وقد أكدت العديد من الدراسات أن موقع الفرد داخل الشبكة، ودرجة مركزيته أو هامشيته، تلعب دوراً حاسماً في حجم التأثير الذي يمارسه أو يتعرض له داخل الجماعة. إذ أن الأفراد ذوي الروابط الكثيفة يُنظر إليهم غالباً كـ "قادة رأي" أو "موزعين رئيسيين" للمعايير والقيم داخل الجماعة، وهو ما يساهم في استمرار الأنماط الانحرافية. وقد استعرض جون سكوت هذا التوجّه ضمن كتابه المرجعي قائلًا: "تركز مقارنة الشبكات الاجتماعية على نمط العلاقات بين الوحدات الاجتماعية وعلى تدفق الموارد عبر هذه العلاقات، حيث تتيح هذه المقاربة فهماً أدق للأنماط السلوكية داخل الجماعات الصغيرة، خاصة تلك التي تتصف بالتماسك والانغلاق على ذاتها" (سكوت، 2007، ص 55).

II. الهامش الحضري كحاضنة للانحراف: قراءة سوسيولوجية في الفضاء والمجال:

لا يمكن فهم الجماعة المنحرفة دون النظر في السياق المجالي الذي تنشأ داخله، وخاصة في الفضاءات الحضرية الهامشية التي تعاني من التهميش الاقتصادي، وانعدام الخدمات، والضعف المؤسسي. فالحي الشعبي ليس مجرد خلفية مكانية، بل يُمثّل بنية اجتماعية حية، تُشكّل البيئة الحاضنة لنمو الجماعات المنحرفة وتكاثرها. يشير لوفبير في تحليله للفضاء إلى أنّ المجال ليس محايداً، بل هو منتج اجتماعي تتقاطع فيه السلطة والمعنى والممارس (Lefebvre, 1991, p.112)، وعلى هذا الأساس، تُنتج الأحياء الهامشية نمطاً خاصاً من الاجتماع اليومي، يقوم على اللامرئية المؤسسية والاعتماد على التضامانات الأولية، ما يُتيح المجال لنمو شبكات غير رسمية كالجماعات المنحرفة.

ومن جهة أخرى، يُظهر التحليل المجالي أن الجماعة المنحرفة تمارس شكلاً من أشكال السيطرة على الحي، من خلال احتلالها للفضاءات العامة (كالشارع، السوق، الساحة...) وتحويلها إلى مراكز رمزية للنفوذ. وتُساهم هذه السيطرة في تطبيع وجودها داخل الحي، بل واعتبارها جزءاً من "النظام المحلي البديل"، خاصة في ظل غياب الدولة أو ضعف حضورها الأمني والاجتماعي.

ويُشير الباحث مصطفى محادين إلى أن الأحياء الشعبية الهامشية تشهد تراكباً بين الانتماء المكاني والانتماء للجماعة، بحيث يصبح "الحي" هو الحاضنة الثقافية واللوجستية للجماعة المنحرفة، ويوفّر لها غطاءً اجتماعياً يجعل من تفكيكها أمراً بالغ التعقيد (محادين، 2018، ص 77).

إن هذا التحليل يبرز أن الجماعة المنحرفة ليست فقط نتاجاً لعوامل نفسية أو ثقافية، بل هي مرتبطة بعمق باللامساواة المجالية، وبالطرق التي يُعاد بها تنظيم السلطة، والهوية، والانتماء داخل فضاءات حضرية محروقة من الداخل.

1. أنماط القيادة داخل الجماعات المنحرفة :

تُعَدّ القيادة داخل الجماعات المنحرفة من أبرز المؤشرات على طابعها التنظيمي الداخلي، فهي ليست جماعات عشوائية أو فوضوية كما قد يُعتقد، بل تخضع لهرمية غير رسمية تُحدّد فيها أدوار دقيقة للقادة والمنفذين والتابعين.

وتُظهر الدراسات السوسيولوجية أن القيادة في الجماعات المنحرفة تُمارس من خلال مزيج من الهيمنة الرمزية، والخبرة الانحرافية، والقدرة على الحماية، مما يجعل القائد يحتل موقعًا مركزيًا في الشبكة العلائقية داخل الجماعة.

يُقدّم الباحث جون هاجان (John Hagan) في دراسته حول التنظيمات غير الشرعية تصنيفًا لثلاثة أنماط قيادية داخل الجماعات المنحرفة:

1.1. القائد الكاريزمي: الذي يتمتع بشرعية رمزية قائمة على الشخصية القوية والخطاب التعبوي والقدرة على الإقناع. غالبًا ما يكون هذا النمط حاضراً في الجماعات ذات الطابع الشبابي أو الأيديولوجي.

2.1. القائد الوظيفي: الذي يحتل القيادة بفضل خبرته التقنية (مثلاً: في التهريب، أو التخطيط أو الابتزاز...)، ويقود الجماعة على أساس الكفاءة.

3.1. القائد القسري أو القهري: الذي يُخضع الآخرين من خلال العنف أو التهريب، ويُمارس قيادة تسلطية قد تؤدي أحياناً إلى الانقسامات أو التصدعات داخل الجماعة¹

من منظور سوسيولوجي، يتقاطع موقع القائد مع مفهوم رأس المال الرمزي عند بيير بورديو، حيث يُمكن أن يتحكم القائد في موارد اجتماعية وشبكية ورمزية، تُحوّله فرض سلطته دون الحاجة إلى موارد قانونية أو مؤسسية. في الجماعات المنحرفة، غالبًا ما يُعاد إنتاج هذه السلطة عبر آليات مثل: توزيع الحماية، المشاركة في الغنائم، إدارة الصراعات الداخلية، التحكم في الولاء والانتماء.

وقد لاحظ الباحث وليد العطار في دراسته الميدانية حول العصابات الحضرية، أن القادة يتصرفون ضمن منطق "المؤسسة البديلة"، حيث تُدار الجماعة وفق تراتبية فيها ترقية، عقوبة، ومكافأة، بما يشبه النمط البيروقراطي غير الرسمي (العطار، 2016، ص 94).

III. تحليل سوسيولوجي:

تبرز القيادة داخل الجماعة المنحرفة كعامل رئيسي في استقرارها الداخلي واستمرارها الخارجي، إذ يقوم القائد بدور "الضامن الرمزي" لوحدة الجماعة، ويُؤسس لنمط من التنظيم الداخلي الذي يُعيد إنتاج الانحراف لا كفعل معزول، بل كمؤسسة ذات طابع غير رسمي. وتُسهّم القيادة في تأطير العلاقات، ضبط الولاءات، وإعادة إنتاج القواعد الداخلية، ما يجعل من الجماعة المنحرفة كياناً دينامياً متماسكاً في بيئات حضرية تتصف بالتهميش والتفكك.

الجدول رقم 01: مقارنة بين أنماط القيادة داخل الجماعات المنحرفة:

¹ - John hagan : *Structural Criminology*, New Jersey, Rutgers University Press, 1989, p112.

النمط القيادي	الخصائص الأساسية	أسلوب فرض السلطة	درجة استقرار الجماعة	مستوى التماسك الداخلي
القائد الكاريزمي	يتمتع بجاذبية وخطاب تعبوي، يقنع الأعضاء بقوة الحضور الرمزي	الهيمنة الرمزية والاعتراف الجماعي	مرتفعة نسبياً بسبب الولاء الرمزي	مرتفع نتيجة الاعتراف الجماعي بالقائد
القائد الوظيفي	يسيطر بسبب خبرته التقنية أو الميدانية (التخطيط، التنظيم، التنفيذ)	الكفاءة والاعتماد الوظيفي	مرتبطة بمدى الحاجة إلى خبراته	متوسط يعتمد على النتائج العملية .
القائد القسري	يعتمد على العنف والترهيب لفرض السيطرة والانضباط الداخلي	الترهيب والجسدية والقوة	ضعيفة وقد تؤدي إلى تصدع داخلي أو انشقاقات	ضعيف قائم على الخوف و الطاعة القسرية

وبناءً عليه، يُمكن القول إن فهم أنماط القيادة داخل الجماعة المنحرفة يُساهم في كشف ميكانيزمات استمراريتها، ويُوضّح كيف تتحول هذه الجماعات إلى كيانات تنظيمية ذات بنية رمزية وسوسولوجية متماسكة، تُعيد إنتاج الانحراف كفعل جماعي منظم.

IV. الدراسة المنهجية:

1. المنهج المستخدم :

تم اعتماد المنهج الوصفي-التحليلي، نظراً لقدرته على تقديم وصف دقيق لبنية الجماعة المنحرفة وعلاقاتها، مع تحليل الآليات التي تساهم في إعادة إنتاج السلوك المنحرف داخلها. وقد تم توظيف التحليل الشبكي الاجتماعي (Social Network Analysis) كأداة مركزية لفهم طبيعة التفاعلات، مراكز القوة، ونمط تدفق التأثير داخل الجماعة.

يُتيح هذا المنهج الجمع بين التحليل البنوي للعلاقات الاجتماعية والتفسير الديناميكي للانتماء والتماهي، في ضوء الفرضيات السوسولوجية المستقاة من نظرية الشبكات ونظرية التفاعل الرمزي.

1.1. مبررات اختيار المنهج:

- إن الجماعة المنحرفة ليست كياناً عشوائياً بل تُشكّل شبكة من العلاقات الاجتماعية ذات طابع تراتبي ووظيفي.
- التحليل الشبكي يسمح برصد أنماط التأثير، مراكز النفوذ، والهامشية داخل الجماعة.

- يُساعد المنهج الوصفي-التحليلي على تجاوز التحليل الكمي البارد عبر تقديم فهم عميق للرموز، الطقوس، والتماهيات داخل الجماعة
- 2. أدوات جمع البيانات:
 - **المقابلة نصف الموجهة:** استُخدمت مع أفراد من الجماعة المنحرفة في حيّ شعبي (15 مقابلة)، للكشف عن تصوراتهم، أدوارهم، وأنماط تفاعلهم.
 - **الملاحظة بالمشاركة الجزئية:** تم تنفيذها في الفضاءات غير الرسمية للقاءات الجماعة، مع التركيز على التنظيم غير المعلن والرموز المستخدمة.
 - **رسم الخرائط الشبكية:** تم بناء خرائط أولية للعلاقات الاجتماعية داخل الجماعة اعتمادًا على تصريحات الأعضاء، وتحديد صلات التأثير، الدعم، والسلطة.
- 3. مجالات الدراسة:

أُجريت الدراسة في حيّ شعبي هامشي يقع في ضواحي مدينة جزائرية كبرى اسم الحي مستعار: "حي الإخلاص"، يتميز بارتفاع معدلات البطالة، التسرب المدرسي، وغياب المؤسسات الثقافية والشبابية، ما جعله بيئة خصبة لنمو الجماعات المنحرفة.
- 1.3. عينة الدراسة:

تتكوّن عينة الدراسة من أعضاء سابقين وحاليين في جماعات منحرفة تنشط ضمن حي شعبي هامشي في ضواحي مدينة جزائرية كبرى. تم اختيار العينة بطريقة عمدية (قصديّة)، نظرًا لصعوبة الوصول إلى هذا النوع من الفئات الاجتماعية، واعتمادًا على تقنية "كرة الثلج" (Snowball Sampling)، حيث تم الاتصال بالمبحوثين الأوائل عبر وسيط محلي موثوق، ليقوموا لاحقًا بتوجيه الباحث إلى أعضاء آخرين داخل نفس الجماعة أو جماعات مماثلة.

وقد ضمت العينة ما مجموعه 15 مبحوثًا:

 - 6 أعضاء حاليين ينشطون داخل الجماعة المنحرفة بصفة منتظمة.
 - 5 أعضاء سابقين انسحبوا منها لأسباب متعددة (سجن، توبة، زواج... إلخ)
 - 4 مشاركين كانوا في وضعية تماس مع الجماعة دون الانخراط الكلي، ويُصنّفون كـ "وسطاء" أو "داعمين غير مباشرين".

تم ضمان سرية الهوية والمعطيات من خلال استخدام أسماء مستعارة، واحترام شروط الأخلاقيات البحثية خاصة في ما يخصّ الاستماع إلى شهادات قد تتضمن اعترافات بممارسات غير قانونية.
- 4. أسلوب تحليل المعطيات:
 - تم تحليل المعطيات النوعية وفق مقارنة التحليل الموضوعاتي (Thématique) لتصنيف المضامين المتكررة ذات الصلة بالبنية والعلاقات.

- تم تحويل بيانات المقابلات والملاحظات إلى شبكات تفاعلية (sociograms) تمثل طبيعة العلاقات داخل الجماعة، مع تحديد مراكز النفوذ والمواقع الهامشية.
- استخدمت مؤشرات التحليل الشبكي مثل:
 - درجة المركزية (Centrality) لتحديد الأعضاء الأكثر تأثيراً،
 - درجة الترابط (Density) لقياس مدى تماسك الجماعة،
 - درجة الوساطة (Betweenness) لرصد الوسطاء داخل الشبكة.

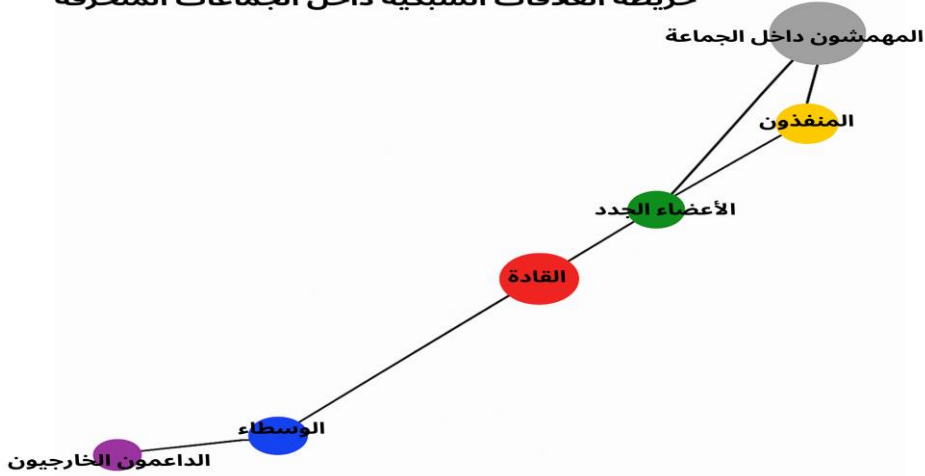
5. مساهمة التحليل الشبكي في فهم الظاهرة:

أظهر التحليل الشبكي أن الجماعة المنحرفة لا تعمل بشكل فوضوي، بل وفق بنية علائقية دقيقة:

- يُشكّل القائد عقدة مركزية عالية التأثير.
- تلعب بعض العلاقات الثانوية) كالقربة أو الجوار (دورًا استراتيجيًا في التجنيد والتوسع.
- الشبكة تُعيد إنتاج ذاتها من خلال آليات انتماء قوية (طقوس القبول، لغة الجماعة، الانخراط التدريجي)، ما يُكرّس الانحراف كثقافة فرعية قائمة بذاتها.

في الرسم المعروض، نلاحظ تمثيلًا بصريًا للشبكة الاجتماعية داخل الجماعة المنحرفة، حيث:

خريطة العلاقات الشبكية داخل الجماعات المنحرفة



- القائد يمثل المركز الأعلى للسلطة، ويصدر التأثير إلى باقي الفئات.
- المنفذون يتوسّطون العلاقة بين القائد والأعضاء الجدد، وينقلون التعليمات.
- الوسطاء يربطون الجماعة بالبيئة الخارجية (الداعمين، شبكات الجريمة، إلخ).
- الأعضاء الجدد في موقع استقبال وتأهيل تدريجي.
- المهمشون داخل الجماعة لديهم علاقات ضعيفة نسبيًا ولا يؤثرون في القرارات

هذه الخريطة تساعدنا على تحليل:

- مراكز النفوذ (مثل القائد والمنفذين).

- التوزيع الشبكي للعلاقات.
- درجة الانتماء والولاء داخل الجماعة.
- آليات انتقال السلوك الانحرافي عبر الشبكة.

V. نتائج الدراسة:

- الانحراف كسلوك مكتسب داخل الجماعة:

أظهرت نتائج المقابلات والملاحظة بالمشاركة أن السلوك المنحرف لا يُمارَس فجأة، بل يُكتسب تدريجيًا من خلال الاحتكاك المستمر مع أعضاء الجماعة. يتلقّى الفرد مفاهيم جديدة حول "الشرعية" و"القوة" و"النجاح"، تُخالف المعايير الاجتماعية الرسمية، لكنها تشرعن داخل الجماعة.

- الجماعة المنحرفة كوحدة اجتماعية موازية:

تعمل الجماعة المنحرفة بوصفها "نسخًا اجتماعيًا موازيًا" للمجتمع الرسمي، حيث توفر للفرد الحماية، والدعم الرمزي، والاعتراف الاجتماعي داخل بيئة الهامش. تتيح لأعضائها فرصًا للتزقي الاجتماعي داخل الجماعة نفسها، على أساس الولاء والخضوع والفعالية في الممارسات المنحرفة.

- شبكات مغلقة تنتج الاستمرارية:

التحليل الشبكي أظهر أن هذه الجماعات تُعيد إنتاج ذاتها من خلال شبكات تفاعلية مغلقة، تمنع التدخلات الخارجية، وتُكرّس نوعًا من "العزلة الرمزية" عن المجتمع الأوسع. تؤدي هذه البنية إلى تحصين الجماعة ضد التغيير أو التفكك، مما يُفسّر ديمومتها رغم عوامل الردع أو العقاب.

- رمزية القيادة وإعادة إنتاج السلطة:

تُظهر مخرجات الدراسة أن القادة داخل الجماعات المنحرفة ليسوا فقط أشخاصًا ذوي نفوذ، بل يمثلون مرجعية رمزية (رمز للقوة والنجاة من الفشل الاجتماعي). القيادة تُعيد إنتاج ذاتها عبر تقنيات السلطة غير الرسمية (كالتهديد، الحماية، توزيع الغنائم، منح المكانة).

- الانتماء المشروط والطقوسي:

الانتماء للجماعة يمر عبر مراحل طقسية (تجارب أولية، اختبارات ولاء، تبني اللغة واللباس والعلامات المميزة). هذه الطقوس تخلق نوعًا من "الهوية الجماعية البديلة"، التي تُغني عن هوية اجتماعية مرفوضة أو مهمّشة خارج الجماعة.

- الحي الشعبي كفضاء منتج للانحراف:

تؤكد الدراسة أن بعض الأحياء الشعبية لا تُنتج الانحراف بوصفه ظاهرة عشوائية، بل نتيجة لتضافر عدة عوامل : الفقر، التهميش، اختيار سلطة الأسرة، وغياب البدائل الثقافية.

الجماعة المنحرفة تمثل استجابة تكيفية مع هذه الشروط البنيوية، ما يجعل الظاهرة بنوية أكثر منها فردية.

VI. توصيات الدراسة:

- تعزيز المقاربات الوقائية الموجهة نحو الجماعات لا الأفراد:
- توصي الدراسة بضرورة الانتقال من السياسات الوقائية التي تركز على الأفراد المنحرفين إلى مقاربات شاملة تستهدف الجماعة المنحرفة كوحدة اجتماعية تتكفل بإعادة إنتاج الانحراف.
- إدماج التحليل الشبكي في السياسات الأمنية والاجتماعية:
- يُوصى باستخدام أدوات التحليل الشبكي (sociometric analysis) لرصد مراكز النفوذ والوساطة داخل الجماعات المنحرفة، بما يُمكن من تفكيك البنى الشبكية بدل الاقتصار على تفكيك السلوك الفردي.
- إعادة تأهيل الفضاءات الحضرية المهمشة:
- توصي الدراسة بضرورة تطوير برامج عمرانية وثقافية لإعادة دمج الأحياء الهامشية في النسق الاجتماعي الرسمي، إذ تبين أن التهميش المكاني يوازي التهميش الرمزي ويُنتج جماعات منعزلة ثقافيًا.
- إنشاء بدائل رمزية للجماعة المنحرفة:
- ينبغي توفير بدائل حقيقية وذات مصداقية على مستوى الاعتراف الاجتماعي للشباب المهمش) مثل المبادرات الشبابية، وبرامج القيادة المجتمعية، والمرافقة النفسية-الاجتماعية (كي لا تبقى الجماعة المنحرفة الخيار الوحيد للانتماء.
- تمكين الأسر والمؤسسات التربوية من فهم ديناميكيات الجماعة المنحرفة:
- توصي الدراسة ببرامج تكوين للأولياء، والمربين، والأخصائيين الاجتماعيين حول كيفية اشتغال الجماعات المنحرفة، وآليات الاستقطاب، مما يسمح بتدخل مبكر وفعال.
- إعادة النظر في السياسات العقابية التقليدية:
- تشير النتائج إلى أن السجن قد يعزز الانتماء للجماعة ويُعيد إنتاج روابطها. لذا توصي الدراسة بتطوير بدائل للعقوبة كالوساطة المجتمعية، والعمل لفائدة الجماعة، وبرامج الإدماج السوسيومهني.
- تشجيع البحث السوسولوجي المعمق حول ثقافة الجماعات الهامشية:
- تدعو الدراسة إلى دعم البحوث الميدانية التي تشتغل على ثقافات الانحراف داخل الأحياء الشعبية، وتفكيك الرموز والمعايير البديلة التي تشتغل بها هذه الجماعات.

الخاتمة:

إن تحليل ظاهرة الانحراف داخل الأحياء الحضرية وشبه الحضرية لا يمكن أن يكتمل دون فهم ديناميكيات الجماعة المنحرفة باعتبارها وحدة اجتماعية تقوم بوظائف تتجاوز السلوك الفردي المنعزل، إلى بناء بنية علائقية تنتج

وتعيد إنتاج الانحراف كمنظومة فرعية ذات قواعد ومعايير مستقلة. لقد أظهر التحليل السوسيولوجي الميداني، المدعوم بأدوات التحليل الشبكي، أن الجماعة المنحرفة تُنظّم علاقاتها وفق منطق داخلي مضبوط، تُشكّل فيه القيادة مركز الثقل، وتُستثمر فيه علاقات القرابة والجوار والولاء لصالح التجنيد والتماسك، ما يعكس نمطاً من "الانحراف المنظم" لا الفوضوي.

كما بيّنت الدراسة أن آليات الانتماء داخل هذه الجماعات – من طقوس القبول، إلى استخدام لغة مميزة، مروراً بالانخراط التدريجي – تُساهم في تحويل الانحراف إلى ثقافة فرعية تحمل بدائل للاندماج الاجتماعي التقليدي، لاسيما في ظل تراجع مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي وفقدان الاعتراف الاجتماعي بالهويات الهامشية. وبذلك، فإن الجماعة المنحرفة لا تُعد فقط تجمّعاً للسلوك المنحرف، بل شبكة اجتماعية تتغلغل في النسيج الحضري الهش، وتعيد إنتاج ذاتها من خلال استراتيجيات منظمة تنطوي على تأثير رمزي، عاطفي، ومادي. وهو ما يستدعي، في المقابل، تطوير سياسات اجتماعية وتربوية وأمنية لا تكتفي برد الفعل العقابي، بل تنطلق من تفكيك البنى الشبكية والعلاقات المنتجة للانحراف، مع تقديم بدائل حقيقية للانتماء والاعتراف، خاصة لدى فئة الشباب. ختاماً، فإن المقاربة الشبكية التي اعتمدتها هذه الدراسة تفتح آفاقاً جديدة في دراسة الانحراف، داعيةً إلى تجاوز التفسيرات الفردانية التقليدية، وتبني أدوات سوسيولوجية تحليلية أكثر عمقاً، تُلامس الواقع المركب للعلاقات الاجتماعية المنتجة للهامش والانحراف.

قائمة المراجع:

- ألبرت باندورا. (د.س). *نظرية التعلم الاجتماعي* (ترجمة عبد القادر الشخيلي). بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر.
- إدوين ساترلاند. (1977). *مبادئ علم الإجرام* (ترجمة خليل أحمد خليل). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- جون سكوت. (2007). *تحليل الشبكات الاجتماعية* (ترجمة أحمد زايد). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- مصطفى محادين. (2018). *الفضاء الهامشي والجريمة: مقارنة سوسيولوجية حضرية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- وليد العطار. (2016). *العصابات الحضرية والسلطة الرمزية في المجال الشعبي*. القاهرة: دار رؤية للنشر.
- Henri Lefebvre. (1991). *The production of space*. Oxford: Blackwell.
- John Hagan. (1989). *Structural criminology*. New Jersey: Rutgers University Press.